

ان السمة الرئيسية للظرف السياسي الذي اندرجت فيه الحملة الانتخابية التشريعية، تكمن في اشتداد عزلة النظام داخليا وخارجيا. فرغم "النجاح" الاعلامي لعملية الاتحاد العربي - الافريقي مع ليبيا، فانها بقيت، نتيجة الحسابات المتحكمة فيها، عاجزة عن تطويق نتائج وانعكاسات تردى الوضع الداخلي وتأزمه. هذا التردى الذي وصل ذروته مع الاعتراف الرسمي في نهاية السنة الفارطة، بحالة الاستثناء السائدة، وتفجر الانتفاضة الشعبية الواسعة في مطلع السنة الجارية وما صاحبها وتخللها من تقتيل واعتقالات واسعة، وما تلاها من مطاردات ومحاكمات صورية جائرة. كل هذا في ظل وضع اقتصادي - اجتماعي وصل الى اقصى درجات الاختناق على كل المستويات وفي جميع المرافق والمجالات. فما موقع الانتخابات يا ترى، من تاكثيك النظام لمواجهة التردى الداخلي والعزلة الخارجية؟

منذ انتفاضة يونيو ١٩٨١، يمكن القول، دون مجازفة، ان سياسة النظام ارتكزت على ثلاثة محاور رئيسية:

اولا، تعميق ارتباطه بالامبريالية الامريكية وتكثيف او اصر هذا الارتباط بما يوفر له الدعم الخارجي والحماية.

ثانيا، مواجهة الازمة الاقتصادية بالمزيد من الحلول "التقنية" في اطار تعميق الهيمنة الرأسمالية والخضوع الكامل لتوجيهاتها.

ثالثا، اعادة ترتيب الاوراق في الساحة السياسية الداخلية بضرب المواقع التقدمية الصلبة ومضايقتها وبتعزيز ودعم قوى الاحتراف والارتزاق السياسي واخضاعها وتكييفها اكثر فاكثر.

في اطار هذه التوجهات العامة اذن، حاول النظام، غداة الانتفاضة الجماهيرية لشهر يناير الماضي، ضبط أوضاعه الداخلية وتدعيم مركزه لدى القوى الامبريالية. فعلى المستوى الاقتصادي الاجتماعي، أصبح القانون السائد هو التطبيق الاعمى لتعليمات صندوق النقد الدولي والاعتماد المتزايد على الديون والمساعدات الخارجية، فضلا عن ضرب العديد من المرافق العمومية وتحويلها كليا او جزئيا للقطاع الخاص، الى جانب نهج سياسة تقشفية حديدية في الميادين الحيوية الاساسية التي تهتم حياة الجماهير الشعبية (دعم المواد الاساسية، الخدمات الاجتماعية، التعليم، التشغيل... الخ).

اما على المستوى السياسي الخارجي، ودائما في اطار التوجهات المذكورة آنفا، وبعد ان فتح جسر العبور العلني امام النظام المصري في قمة الدار البيضاء

الانتخابات التشريعية بين أوهام النظام وعناد الواقع

مع افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة، في منتصف أكتوبر، يبدأ فصل جديد من فصول التآمر على السيادة الشعبية، تأمر لم يتوقف منذ الاستقلال الشكلي الى الان، سواء بالمؤسسات المصطنعة او بدونها. فمن تجاهل المسألة الدستورية في نهاية الخمسينات والتماطل فيها، الى طبخ الدساتير الممنوحة واصطناع المؤسسات الشكلية، مرورا بحالات الاستثناء المعلنة وغير المعلنة، ظل الحرص الدائم للنظام هو تغطية واقع التبعية والاستغلال والقهر بروتوش ليبرالية على مستوى السطح، تزكي هذا الواقع العفن وتضفي شيئا من المشروعية عليه.. دون التخلي عن سلاح القمع المنهجي وخنق أبسط الحريات الفردية منها والعامة. ان العملية الانتخابية الاخيرة، لتأتي في سياق نفس الثوابت والمنطقات لتولد نفس النتائج ولتخدم نفس التوجهات. واذا كان جوهر العملية الانتخابية نفسه لم يتغير في شيء، فان الظرف السياسي وملابساته الاقتصادية والاجتماعية، والذي شكل اطارا لانتخابات سبتمبر التشريعية، ليعطي لهذه الاخيرة سماتها العينية المميزة.. فما هي هذه السمات؟ وقبل ذلك، ما هو الاطار العام الذي تحكم في اللعبة الجديدة؟ وما الجديد الذي حملته هذه الانتخابات؟

الإسلامية، لجأ النظام إلى تقنين العلاقات والحوار مع الكيان الصهيوني عبر فتح مؤتمر الطائفة اليهودية المغربية أمام أقطاب وأعيان بارزين في هذا الكيان في تحدٍّ كامل لشعور ومشاعر الشعب المغربي والشعوب العربية قاطبة. كل هذا بموازاة تكثيف العلاقات مع الولايات المتحدة عبر تنويع وتقوية أشكال التعاون معها. في هذا السياق عقد النظام اتفاقية الاتحاد العربي الإفريقي، كمنافسة سياسية تركز سياسة المحاور القائمة في منطقة المغرب العربي والمساومة بها في علاقاته الخارجية وفي التضليل الإعلامي الداخلي.

أما على المستوى السياسي الداخلي، فإنه حاول وضع خريطة سياسية تناسب مخططاته وتخدم أهدافه وذلك عبر نهجين مترابطين متداخلين :
— نهج القمع المنهجي وتضييق الخناق على كل الطاقات النضالية الحية ومحاولة تجميد فعاليتها ونشاطها سواء بالاعتقالات والمتابعات أو بتشديد الرقابة على المنابر الثقافية والجمعيات والمنظمات الجماهيرية.

— نهج أسلوب الدعم المشروط لقوى الاحتراف والارتزاق السياسي لتدجينها أكثر فأكثر وتوريثها في كل المبادرات السياسية التي يفاجئها بها. وتجد هذه السياسة تجسدها الساطع في السلوك الذي نهجه النظام إزاء الاتحاد الاشتراكي وتعامله معه. فمن جهة، ضاعف من ضرباته القمعية إزاء مسؤولي ومناضلي هذا الحزب (أغلبية الاعتقالات التي تمت قبل وخلال وبعد انتفاضة يناير 1984)، ومن جهة ثانية ضاعف من دعمه للزمر التي لفظت أنفاسها بمواقفها وممارساتها المخزية من هذا الحزب، سواء بإشراكها في الحكومة الائتلافية أو بـ"إفراغ" الساحة أمامها، بقمع المناضلين وملاحقتهم أو بتمكينها من عقد اجتماعاتها وتجمعاتها تحت رعاية وحبو أجهزة السلطة ودعمها الإعلامي.

أما على مستوى التجمعات "الحزبية" المرتبطة به بشكل مباشر فقد حرص النظام على خلق وضعية غموض إزاءها مجتمعة أو إزاء الأركان العامة لكل واحدة منها وذلك لجعلها تجري وراء "استحقاق" دعمه وأفضليته. وقد تجسد هذا الغموض في التردد العام الذي أصاب "الولايات" الحزبية لتقنوقراطيي الدولة وأعيان الفئات المكونة للطبقة الحاكمة وخدامها من بورجوازيين كبار وصغار. كما حرص النظام على أن لا تتعدى الصراعات والتحالفات داخل هذه التجمعات وبين أقطابها، مجال المنافسة "الرفاقية" في إطار العائلة الواحدة... أي في إطار الولاء المطلق اللامشروط إزاءه.

هكذا، إذن، حاول النظام تفصيل خريطة سياسية على "المقاس" بيمينها ووسطها ويسارها، بل بوسط اليمين ووسط اليسار! ضداً في الواقع الحي وهروباً منه،

للوصول إلى مؤسسة برلمانية متنوعة في تشكيلها، قاسمها المشترك هو الإجماع على حصر دائرة الصراع بين "أبناء" النخبة الواحدة" وفي إطار الحفاظ على المشروع القائمة : مشروعية هيمنة الطبقة الحاكمة وتسلطها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. أي وضع مؤسسات شكلية تجسّد انفتاح النخبة (حكماً ومعارضة بناءً) على نفسها، وكغرف لتسجيل المقررات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية النابعة عن الحكم واعطائها طابع المشروعية المؤسسية.

إن هذا الانقسام بين "اللعبة السياسية" القائمة والواقع الحي يجد أسطح تعبير عنه في واقعة بالغة الدلالة : فطوال الوقت الذي كانت فيه أبواق النظام ومختلف التجمعات الحزبية لقوى الاحتراف والارتزاق السياسي، تطبل فيه للانتخابات بوسائلها الاعلامية وتجمعاتها الهزيلة، كان المعتقلون السياسيون يخوضون الاضرابات عن الطعام للمطالبة بحقوقهم في متابعة الدراسة واجتياز الامتحانات وللاعتراف بوضعهم كسجناء سياسيين... أي للمطالبة بحقوق أولية تسجلها كل الاعراف والمواثيق الدولية المعترف بها... إن هذا النضال البطولي الذي اتسم باستشهاد ثلاثة مناضلين في ريعان الشباب، ليشكل أكبر مفارقة وأكبر دليل على نخبوية اللعبة السياسية، وعدم ارتباطها بالواقع الحي وضربها لا بسط حقوق الإنسان.

هذا هو الإطار العام لانتخاب سبتمبر، إذن، فهل من داع بعد هذا كله لتناول هذه الانتخابات نفسها وما كرسته من نتائج وما طبعها من سمات؟ هناك على الأقل، ضرورة واحدة تدفع لذلك، ألا وهي تعرية بعض التحاليل "اليسارية" التي تحاول اظهار الصدمة والاستغراب من "هول الكارثة" ومفاجئتها، هذا إن لم تعتبرها مجرد حادثة سير لا تطرح في شيء ضرورة المراجعة النقدية لتجربتها ومحاكمة شعاراتها وخطها السياسي، بل إنها توظفها لتبرير صحة نفس الخط ونفس النهج الفاشلين.

سمات العملية الانتخابية

لقد مرت الانتخابات كما كان متوقعا لدى الخاص والعام أن تمر... أي كصفحة جديدة في ملف استلاب الإرادة الشعبية والتلاعب بها. وسيكون من العبث الدخول في تفاصيل التزوير والتلاعبات التي سبقت وتخللت العملية الانتخابية ولا الاغراق في سرد وقائع شراء الضمائر وبيع الذمم وتدخلات السلطة عموديا وأفقيا، باعتبارها معروفة ومعاشة ومكررة رغم كل الابتكارات التي تميز كل عملية انتخابية

عن الأخرى. ما هو مهم في هذا السياق هو وضع الاصبغ على السمات الرئيسية ذات الدلالة بالنسبة لمجرى الصراع العام الدائر في المجتمع، وذلك عبر تناول الكيفية التي بوشرت بها في العملية الانتخابية من طرف الحكم والقوى المشاركة.

ان اول ما يبرز في هذا الصدد، هو اجماع هذه الاطراف على الشعار المحرك لهذه الانتخابات: فتح صفحة جديدة في الحياة السياسية للبلاد. فسوا، اخذت الانتخابات كتنويع لحلقات المسلسل الدستوري الذي بذلك سيكون "خاتما او اطارا للحياة اليومية والحياة القرنية" كما جاء في خطاب رئيس الدولة في "عيد الشباب" .. او اخذت - اى الانتخابات - كمداخل لتحقيق "الانقاذ الوطني" .. فان تجاهل الواقع اليومي المجسد للاختيارات القائمة والمنتجة ببرلمان او بدونه، يجعل من طرح "الصفحة الجديدة" مجرد تمنيات بغض النظر عن صدقها او عدمه. فلو سائرنا مقولة "الانقاذ الوطني" ولو مؤقتا، فثمة أسئلة عريضة تواجهنا: انقاذ ما ذا ومع من وكيف وبأية وسائل؟ فهل يمكن مواجهة التردى الاقتصادي الاجتماعي، دون المساس بالخيارات الاستراتيجية للطبقة الحاكمة ودون المس بتربطها العضوى مع الراسمال العالمي؟ وحتى ان سلمنا جدلا بإمكانية الانقاذ في ظل نفس الخيارات التطبيقية السائدة، فهل هذا ممكن عبر مؤسسات تفتقد لادنى المقومات الدستورية التي تضمن لها امكانية التشريع الحر والمراقبة الفعلية للسلطات التنفيذية؟ وان غرضنا الطرف عن الشلل الدستوري والفعلية للمؤسسات فهل تتوفر دلائل ومؤشرات عن استعداد الراسمال الخاص الكبير والمتوسط لخوض غمار تجربة قائمة على العقلانية والتخطيط وتستلزم حدا أدنى من التضحيات والغيرة الوطنية؟ واذا وضعنا امكانية خضوع الطبقة الحاكمة وتنازلها الطوعي عن جز' من سلطتها السياسية وأزحنا كذلك وهم امكانية استعدادها للقيام بحد أدنى من المراجعة لخياراتها الاقتصادية، فما هي مقومات الضغط والنضال لقرض هذا "الانقاذ" الوطني وتحويل "الصفحة الجديدة" من مجال الحلم الى حيز الممكن؟ على هذا المستوى ايضا، هناك اجماع على صعوبة الظرف وحدة الازمة القائمة بل والتهافت على الاعتراف بالازمة وخطورتها.

لكن المسألة كما سلف القول، تتجاوز حدود ابراز حسن النيات. وحتى اذا برز ان حسن النوايا وتكرار الدعوات "لتعزيز الجبهة الداخلية" لا يجد اى صدى ايجابي لدى الطرف المقابل، وعندما يتبين ان الطبقة الحاكمة بليدة لم تفهم بعد ان الانقاذ الوطني في مصلحتها و"مصلحة البلاد"، يتم اللجوء الى التواضع في الاهداف والغايات، اى خوض غمار المعركة ضد العقل الإلكتروني لتوعية الجماهير وانقاذها من الياس واللامبالاة (فقط؟). وهنا ايضا يتم تجاهل حقيقة بسيطة وهي

ان محاربة الياس في صفوف الجماهير وتوعيتها، لا يمكن ان يتما عبر المساهمة في التينيس والتضليل. التينيس اولا، من خلال محاولة تكريس فهم معين لسياسة "الممكن من المستحيل"، حيث ينطلق هذا الفهم من مسلمات مسبقة تتمحور في ان لا عمل سياسي ممكن الا في الاطار المحدد والمضبوط الذي تضعه الطبقة الحاكمة. فلها وحدها يرجع حق التقرير في توقيت الانتخابات بل وفي تحديد ضرورتها ام لا، وفي تحديد الخطوط العريضة للحملة كمضامين وتوجهات. وللطبقة الحاكمة دائما فضل توزيع ووهب الشرعية الحزبية لهذا او ذاك او السماح بهذا العمل او غيره.. اى الانطلاق من مفاهيم الطبقة الحاكمة وممارستها كحرف سائد فوق سلطة القوانين والتشريعات. فبوعي او بدون وعي، يعمل هذا الطرح، احب ام كره، على تكريس ضوابط وقوانين الرقابة الذاتية على العمل النضالي.. افلا يشكل هذا مساهمة فاعلة وفعالة في التينيس.. عبر تجريد العمل السياسي حزبيا كان ام نقابيا ام جمعويا، من اية مصداقية؟

اما عن التضليل او محاولة التضليل، من جهة ثانية، فان زرع وهم امكانية الانقاذ والتلويع بشعارات الجبهة الداخلية وامكانية "ميثاق وطني" في القضايا السياسية الداخلية، ليشكلان كما هو واضح - بغض النظر عن حسن النوايا دائما - مساهمة في صب الماء في طاحونة الطبقة الحاكمة. وكرجمة عملية لهذه الاطروحات على مستوى الانتخابات يأتي اصطناع الخصوم بالطريقة الدونكيشوتية، فمن "خصوم الديمقراطية" الى "الجهاز الاداري" مروراً بالعقل الإلكتروني وبابتداع تصنيفات لليمين، ثم دائما القفز على التناقض الرئيسي، تلافيا لمواجهة السياسة الانتخابية الرسمية وممارستها ككل متكامل لا تنفع في تبريره اسقاط المسؤوليات على الاعوان الاداريين واجهزة الادارة عامة. وفي هذا الصدد، فان قياس ايجابية الخطوات المسماة بالايجابية، كالحملة عبر اجهزة الاعلام واللون الموحد واشتراط الانتماء للقائمة الحزبية، لا يمكن تناولها الا ضمن هذا السياق. فمن الواضح انها لا تشكل "مكاسب" ثابتة، فباب الرجوع عنها مفتوح على مصراعيه دائما.. وفوق كل هذا وذاك اين ايجابيتها عندما تبقى كما هو مقرر لها جز'ا من ممارسة كاملة ومطبوعة مضمونا وشكلا بطابع الهبة الممنوحة؟ وحتى ان تجاوزنا خللها الاصلي هذا، فان مراجعة بسيطة للممارسات التي تخللت الحملة بهذا الصدد لتبرز بوضوح انها كانت مكاسب للنظام وليس العكس.

فاعتماد القائمة الحزبية شكل على مستوى الممارسة الملموسة تقنيا للبيع والشرا في الالوان والتسميات الحزبية والمقاعد البرلمانية، اى تشكيكا وضربا في كل ما هو انتما وعمل حزبي... ومحاولة ذكية من جانب السلطة لتلطخ سمعة

الجميع . خاصة وأن بعض الاطراف التي تعد نفسها يسارا، وبالتحديد جماعة عبد الرحيم بوعبيد، لم تتوان في استعمال نفس الاسلوب عبر ترشيح كل من هب ودب في الداخل والخارج وعبر الخضوع للتركيز المسبقة من جانب السلطة للأنحة المرشحين . أما عن العشر دقائق الممنوحة لكل حزب للتحدث عبر أجهزة الاعلام، فانها تشكل تركيزا لاحتكار السلطة لأجهزة الاعلام . . . فهنا أيضا تبنى النظام بشكل ذكي، شعار الحركة الديمقراطية في الحق في استعمال أجهزة الاعلام ليفرغه من محتواه الحقيقي، ويحوله الى مجرد مساهمة فولكلورية محدودة في الزمان وفي المكان . . . فضلا عن هذا الجانب، فإن مضامين التدخلات نفسها لم تخرج عن اطار الخطاب الاجماعي الذي تقدمت الإشارة اليه : الاعتراف بالازمة . . . الدعوة للإنقاذ على اساس الاجماع الوطني . . . حصر الصراع في منطق اليمين واليسار تحت رعاية السلطة المترتبة فوق الجميع . . . الاشارة بـ "الانتصارات" (الاتحاد العربي الافريقي) . . . بل أن بعض هذه التدخلات كانت مهزلة حقيقية غنية عن أي تعليق ان لم نقل انها مدعاة للاشفاق على اصحابها .

أما عن عملية " اشراك " الهجرة المغربية في الانتخابات، فانها شكلت بالنسبة للنظام مناورة لضرب عصغورين بحجر واحد : فمن ناحية، استهدف منها استغلال العملية دعائيا في الوسط الاوروبي للتهليل لديمقراطيته المزعومة . ومن ناحية ثانية، ايجاد بدائل لادواته البوليسية والتأطيرية المهترئة . فبعد فشل تجربة الوداديات وانفضاحها بفضل نضالات الجمعيات الديمقراطية للهجرة، التجأت السلطات لابتداع جمعيات جديدة وأساليب مغايرة لمضايقة جمعيات الهجرة وتضييق الخناق على الجالية المغربية وتأطيرها . وتأتي عملية تنصيب برلمانيين من الهجرة في هذا السياق، لفرضهم لاحقا كمخاطب واحد ووحد بالنسبة للحكومة وكوسيط وحيد بالنسبة للهجرة والسلطات الاوروبية في قضايا الهجرة عمالية وطلائية .

ان الخلاصة الاساسية التي تفرض نفسها، بعد جملة الملاحظات التي تم التطرق لها آنفا، هي أن الحكم تمكن، في حدود اللعبة الانتخابية وشروطها، من الجمع بين هدفين اثنين :

أولا، تنويع السلسل الانتخابي بتشكيل المؤسسة البرلمانية، ضمن مخططة العام السالف ذكره، ومن خلالها تكريس الدستور الممنوح والتعديلات التي ادرجها فيه عبر مهزلة الاستفتاء .

ثانيا، التشكيك في الحزبية والعمل السياسي وفي مصداقيتهما، وتعميم الزبائنية والمحسوبية لتتجاوز نطاق الادارة وتشمل النخب الحزبية . . .

ومن خلال هذين الهدفين، تتبدى خلفية النظام واضحة وساطعة : تكريس مفهومه للديمقراطية، كلعبة انتخابية يتم عبرها فرز نخب جديدة وتركيز اخرى قديمة للمساهمة في السلطة في اطار احترام هيمنة الطبقة السائدة وعدم المساس بها . . . واساسا كمساهمة لا تتجاوز نطاق التنفيذ وفي احسن الاحوال التنظير لهذا التنفيذ . . . أما التشريع فتبقى صلاحياته وامكاناته خارج اللعبة الديمقراطية بمؤسساتها واحزابها . وهكذا تصبح السياسة والحزبية مجرد اطار عام، لتكوين اطر الدولة وخدماتها ولتنظيم التنافس على استحقاق رضى السلطة والتنعيم بجزء من الغنيمة . ومن وراء هذا كله، تجريد الثقة والمصداقية من أي عمل سياسي واشعار الجماهير أن لا بدائل صادقة موجودة وأن لا احسن ممكن مما هو كائن وقائم مهما كانت سلبياته وعيوبه . فمنطق "عليّ وعلى أعدائي يارب . . ." هذا، يرمي في النهاية الى وضع الكل في سلة واحدة وتلطيف سمعة الجميع، لكن مع ميزة للطبقة السائدة : التحكم في أوراق اللعبة وفي مسارها . . . بل وحتى نوع من "التجرد والبراءة" من المستنقع الانتخابي الذي لا يضم سوى الاحزاب واعوان الادارة والعقل الالكتروني .

وإذا كانت اليافطة الديمقراطية التي صنعها النظام بتركيز من قوى الاحتراف والارتزاق السياسي، توحى ظاهريا بنوع من الاستقرار، فإن هذا "الانتصار" يبقى في نهاية التحليل مكسبا سطحيا وظرفيا .

ويمكن ابراز هذه الطبيعة السطحية الظرفية للمناورة الانتخابية من خلال ثلاث ملاحظات اساسية :

أول هذه الملاحظات، أن مجمل "المكاسب" التي حققتها السلطة سوا، على المستوى الديپلوماسي الخارجي أو على المستوى السياسي الداخلي، تبقى مكاسب باهتة بحكم عجزها عن التأثير بشكل ايجابي ولو نسبي، على الواقع الاقتصادي الاجتماعي المتأزم والذي يسير من سيء لاسوأ من يوم لآخر . . . وباعتراف اكثر المتفائلين من داخل السلطة نفسها . فالاختيارات القائمة وأساليب العمل المنتهجة لم يطرا عليها أي تغيير ولا هي مرشحة له على المدى المنظور . فتعليمات صندوق النقد الدولي تبقى هي السائدة على كل المستويات بكل النتائج المأساوية المنتظرة منها وبكل الانعكاسات التي ستولدها حتما . فثبح الانفجار الشعبي ليس قائما فقط بل تزداد حظوظه أكثر فأكثر، أمام وضع الغليان والاختناق الساندين .

الملاحظة الثانية، تكمن في كون المناورة الانتخابية محدودة التأثير، فهي مناورة نخبوية لا تتجاوز دائرة النخبة ولا تتعداها . وقد برزت هذه الحقيقة

الساطرة من خلال هزلة التجمعات الانتخابية شكلا ومضمونا، ومن المقاطعة العفوية الكاسحة التي واجهت بها الجماهير هذه الانتخابات باعتراث المنظمين والمشاركين في اللعبة. وهذا يعني بالملحوس انه مهما بلغت درجة احباك الخطة من جانب النظام ومهما برع وأبدع في التناور السياسي، فان حدود تأثير هذا التناور جد ضيقة وامكانات التضليل والتعمية الاعلامية تضيق أكثر فأكثر، مقابل تنامي الوعي في صفوف الجماهير وتنامي استعداداتها النضالية. هذه الحقيقة التي برزت في الانتفاضة الجماهيرية وفي النضالات المطلوبة والسياسية التي تلتها، لا يمكن محوها بجرة قلم ولا تجاهلها عبر التعتيم الاعلامي وتطويقها بالصمت.

الملاحظة الثالثة، تتعلق بالقوى السياسية التي يعتمد واعتمد عليها النظام في لعبته الانفتاحية المفضلة. فاذا كان توريط هذه القوى وجربها لتزكية مناوراتها السياسية يخدم مصالحه بشكل مباشر، فانه في نفس الوقت يغرى حقيقتها ويضرب من مصداقيتها جماهيريا. . لينتهي بها الامر، كما هو الحال اليوم، الى وضعية قوى عاجزة حتى عن توفير قاعدة جماهيرية للاجماع النخبوي، فبمقدار ما تنجرف هذه القوى في الذيلية والخضوع المتدرج بمقدار ما تضيق أمامها امكانات تاثير الجماهير لترويضها لصالح الاجماع الزائف.

وهكذا يجد النظام نفسه، بعد كل الترتيبات التي قام بها - وحتى بعد تشكيل الحكومة المقبلة مهما كانت مكوناتها وكيفما كان اخراجها - امام واقع متآزم عنيد لا تنفع فيه الحلول الترقيعية ولا اساليب التناور: أزمة اقتصادية خانقة ودون آفاق حل على المدى المنظور. . وتدهور متفاقم للاوضاع الاجتماعية والمعيشية. . واستعدادات نضالية وصمود، صعبة التجاوز لا يقهرها خنق ولا تضيق. . بل على العكس من ذلك، لن يزيدها التناور والقمع، الا احتداما وتصعيدا وتجدرا. فالحقيقة، التي كثيرا ما يتناساها البعض هي أن الجماهير بفعل التوعية والتنظيم، قادرة على العطاء، ولن تتردد في العطاء. فحتى مظاهر "الياس والامبالاة" مظاهر عابرة ليس بإمكانها الصمود امام واقع الصراع وما يستلزمه من متطلبات وتضحيات، خاصة عندما يتعلق الامر، كما هو الشأن في مغرب اليوم، بالكرامة الانسانية وحقوق المواطنة والعيش في أبسط مظاهرها وتعابيرها. اما اصطناع المؤسسات الشكلية وتفريخ "الاحزاب" وتفصيل الخرائط السياسية "على المقاس"، فانها لم ولن تنال من عزيمة الجماهير الشعبية وقواها الحية الصادقة على اقرار سيادتها واراداتها الشعبية.

تصريح للمنفين السياسيين المغاربة حول الانتخابات البرلمانية

منذ الستينات تعاقبت على الساحة المغربية عدة عمليات انتخابية، كما ان الجهات الرسمية لم تنقطع لحظة واحدة منذ ١٩٧٥ عن اعلان "سياسة الانفتاح" وادعاء وجود "مسار ديمقراطي" في البلاد.

الا ان الواقع المغربي، وعلى امتداد ٢٨ سنة من الاستقلال الشكلي الى اليوم، لا زال مطبوعا بالقمع المنهجي ومصادرة الحريات الاساسية. ان في مقدمة الحواجز التي تقطع الطريق على الديمقراطية في المغرب، نجد النظام السياسي القائم في جوامعنا على حكم مطلق وعلى ادارة مخزنية مسخرة لتثبيت اطلاقية ذلك الحكم الذي يعتمد في تشريع نفسه على مفاهيم غيبية بالية، وليس ارادة الشعب في ممارسة الحكم.

ان هذه الوضعية المتنافية جوهريا مع المبدأ الديمقراطي، توجد مقننة رسميا عبر دستور ممنوح، وبارزة من خلال مختلف التجارب البرلمانية السابقة التي قدمت الدليل كل مرة على الطبيعة الشكلية لمؤسسات لا تمتلك أى سلطة فعلية في اتخاذ القرار، زيادة على انبثاقها من حيث التركيب على التزوير المنهجي، والقمع المباشر لتعطيل الارادة الشعبية وتشويهها.

وهكذا، فان انتخابات ١٤ سبتمبر تأتي ليس في دورية عادية، ولكن بعد تمديد المدة القانونية للبرلمان السابق بسنتين، وبعد حالة استثنائية غير معلنة،

لا تبرير لها غير مصلحة السلطة المطلقة في ضبط التناقضات الداخلية للطبقة الحاكمة، وخنق حركة الجماهير وقوى المعارضة الفعلية بالقمع العنيف للتحكم مسبقا وبصفة أكيدة في سير ونتائج العملية الانتخابية.

وبالفعل، فإن هذه الانتخابات تأتي في غمار حملة قمعية دموية سلطت على عموم الشعب المغربي في يناير ١٩٨٤، وامتدت عبر الاختطافات، والاعتقالات والمحاكمات الصورية والتي ذهب ضحيتها ما يزيد على ٢٠٠٠ من المعارضين صدرت في حقهم أحكام قاسية وصلت السجن المؤبد والإعدام.

إن استهداف كل من المسكني والدريدي وبلهوارى على إثر إضرابهم عن الطعام لما يقارب الشهرين، والوضع الصحي الخطير الذي يوجد عليه بقية المضربين في ظل اللمبالاة من جانب النظام وتماطله في تلبية مطالبهم المشروعة، لدليل آخر عن الواقع المأساوي للحريات بالمغرب وأدانة جديدة للسياسة القائمة وتعرية لادعاءات النظام حول الديمقراطية.

بل إن القمع، وإضافة إلى الرقابة المستمرة على الصحافة، والمضايقات المألوفة اتجاه التحركات السياسية والنقابية قد امتدت حتى إلى منع مجلات وجمعيات ومهرجانات ذات صبغة ثقافية محضة، بهدف إفراغ الساحة من كل صوت ديمقراطي فعلي، ما عدا الأصوات المكيفة لمعارضة بناءة قيدت نفسها داخل "الاجماع الوطني" المزعوم.

من جهة أخرى، فإن الانتخابات البرلمانية الحالية، تأتي مع وصول الأزمة العامة في البلاد إلى نقطة اللاعودة، بسبب الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتبعة من طرف الحكم ضدا على المصالح الوطنية والشعبية الحقيقية للمغرب، وفي وقت تؤكد فيه مختلف المؤشرات عزم النظام على الاستمرار في نفس الاختيارات التي أدت إلى الكارثة.

في ظل مجمل الشروط الانفة الذكر، فإن الانتخابات القادمة لن تعطي أي متنفس حقيقي، وبالأحرى أن تقدم بداية لحل الأزمة المغربية القائمة، سواء على المستوى السياسي في العلاقة بين الدولة والمواطنين، أو على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، أو بخصوص المسألة الديمقراطية.

وبالتالي، فإن إعادة تنصيب المؤسسة البرلمانية الشكلية، لن تكون إلا مهزلة جديدة تملئها حاجة الحكم إلى تغليب الرأي العام الدولي بخصوص طاقع الحريات في المغرب، وإلى إيجاد غطاء شرعي، وستار ليبرالي كاريكاتوري لتغطية واقع الهيمنة الامبريالية الصهيونية على بلادنا، ويهدف تعميق سياسة القهر والتجويع ضد عموم الشعب، والتصدي لتحركاته الاحتجاجية، ولقواء الحية بالمزيد

من القمع البوليسي.

إننا كمنفيين سياسيين، وباعتبار أن محتنتنا الخاصة جز' لا يتجز' من محنة عموم شعبنا المحروم من أبسط حقوقه الديمقراطية، لا يمكننا إلا التنديد بمقاصد الحكم من هذه المهزلة الانتخابية الجديدة.

إننا ندعو كافة القوى الحية في البلاد إلى مظاهرة الجهود لتكتيل الطاقات الشعبية لإقرار وفرض احترام الحقوق الديمقراطية، وتحقيق المطالب الأساسية للجماهير في الحرية والعيش الكريم.

كما إننا ندعو الرأي العام الدولي إلى دعم ومساندة نضال الشعب المغربي وقواء الحية من أجل تثبيت ديمقراطية حقيقية.

٦ سبتمبر ١٩٨٤

استدراك

في العدد ١ - ١٩٨٤، سقط، سهوا، مصدر المقال المنشور تحت عنوان: "المغرب: الدولة المخزنية والقمع"، للاخ عبد الله البارودي. والمصدر هو: مجلة "الازمنة الحديثة" (طان موديرن) - أكتوبر ١٩٨٤ - باريس.